الاساليب الحديثة للتعاقد الاداري / بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الاول في كلية القانون جامعة القادسة المنعقد للمدة من ٥-٦/ ٢٠٠٨/١١ تحت شعار نحو ارساء دعائم دولة القانون

اعداد
ا. م .د علي نجيب حمزة

ملخص البحث

إن اساليب التعاقد الاداري التي قررها القانون تستند على اسس من الواجب اتباعها من قبل الادارة والا جاء العقد الذي تبرمه مخالفاً للقانون ولغرض منح الادارة صلاحيات لغرض التعاقد باساليب تنسجم مع متطلبات الحاجات الادارية فان القانون اوجب عليها حالات مختلفة من اساليب التعاقد فهي تتعاقد مرة باسلوب المناقصات أو المزايدات العامة اذا كانت تريد تحقيق وفرة مالية للخزينة العامة بينما تلجأ للتعاقد باسلوب الممارسة متبعة كافة اجراءات المناقصة العامة باستثناء انها غير مقيدة بالتعاقد مع من قدم اوطأ عطاء كما هو الحال في المناقصة العامة أي انها غير ملزمة بآلية الارساء بل هي تملك سلطة تقديرية واسعة في اختيار افضل متعاقد وليس بالضرورة إن يكون صاحب العطاء الاوطأ واحياناً تتبع الادارة اسلوب التعاقد بالاتفاق المباشر مع الافراد أو الشركات أو الهيئات اذا كان المتعاقد معها صاحب احتكار أو انها تريد التعاقد لغرض الحصول على خبرات فنية أو تخصصية لا توجد الا لدى بعض الافراد أو الشركات بحيث لا يكون هناك مجال للمنافسة أو تريد ابرام عقد يتطلب اموالاً طائلة لا تتوفر الا عند جهات معينة أو أن متطلبات الامن الوطني تفرض عليها التعاقد بسرية لا يمكن معها اتباع الاساليب الاخرى في التعاقد